

Distr.
GENERAL

S/1997/35
15 January 1997

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة الى
رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة
الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

يسعدني أن أرفق الى سعادتك القرار رقم 14/24-P الصادر عن الاجتماع الرابع والعشرين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد بجاكرتا اندونيسيا خلال الفترة من ٩ الى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ويتعلق بالنزاع بين الجماهيرية العربية الليبية وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

وسأكون شاكرا لو تفضلتم يا صاحب السعادة بتوزيعه باعتباره وثيقة رسمية من وثائق المجلس.

(توقيع) على السني المنتصر
القائم بالأعمال بالوكالة

[الأصل: بالانكليزية]

مرفق

القرار رقم 14/24-P

بشأن الأزمة بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية
والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
وجمهورية فرنسا، من ناحية أخرى

إن الدورة الرابعة والعشرين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (دورة الإخاء والتعاون)، المعقودة في جاكارتا، بجمهورية اندونيسيا، في الفترة من ٢٨ رجب الى ٣ شعبان، ١٤١٧ هجرية (٩-١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)،

وقد درست البند المتعلق بالأزمة الراهنة بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية فرنسا، من ناحية أخرى،

ومسترشدة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على التزام جميع الدول الأعضاء بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في علاقاتها الدولية، وفي فض جميع منازعاتها بالوسائل السلمية، واحترام استقلال جميع الدول الأعضاء والامتناع عن أي تهديد لسيادتها وسلامة أراضيها وأمان شعوبها،

وإذ تؤكد من جديد قرار مؤتمر القمة الإسلامي السابع رقم ٧/٣ - س (ق.أ) الخاص بهذه الأزمة وكذلك جميع القرارات الإسلامية السابقة والبيانات الصادرة عن المنظمات الإقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، التي دعت كلها الى التضامن مع الجماهيرية العظمى وتأييد جهودها الرامية للتوصل الى حل سلمي للأزمة في إطار احترام السيادة الوطنية الليبية ومبادئ القانون الدولي،

وإذ تأخذ في الاعتبار موقف الجماهيرية العظمى الذي يدين الإرهاب بجميع أشكال وأنواعه ويندد بمن يستخدمونه أو يشجعونه، واستعدادها للتعاون مع كل جهد إقليمي أو دولي يبذل لحل هذه المشكلة،

وإذ تعرب عن ارتياحها للمبادرات الإيجابية التي اتخذتها الجماهيرية العظمى لحل هذه الأزمة، وقبولها لقرار مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) وطلبها من الأمين العام للأمم المتحدة إيجاد آلية لتنفيذه، مبدية استعدادها الكامل للتعاون في سياق ما طرحته من مبادرات ومقترحات،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب العربي الليبي والشعوب المجاورة من جراء الجزاءات غير العادلة المفروضة تنفيذا للقرارين غير العادلين لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٨٤٧ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)،

وإذ تعرب عن أسفها لتجاهل الدول الغربية الثلاث وإهمالها للقرارات المتعاقبة التي اتخذتها المنظمات الإقليمية بهدف ضمان حل منصف وعادل للنزاع،

وإذ تؤكد من جديد المخاطر على أمن وسلام العالم، وخاصة في منطقتي شمال أفريقيا والبحر المتوسط الناجمة عن استمرار هذه الأزمة (لوكيربي) دون حل مقبول من جميع الأطراف المعنية،

وانطلاقاً من مبادئ وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الداعية الى تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء،

وإذ تشير الى الفقرة ١٦٣ من الوثيقة الختامية التي اعتمدها الدورة الحادية عشر لمؤتمر قمة بلدان حركة عدم الانحياز NAC11/Doc-1/Rev.2 المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن هذه الأزمة (الوثيقة ICFM/24-96/PIL/D.8)،

١ - تعرب عن تقديرها لإعلان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى إدانتها المتكررة للإرهاب واستعدادها التام للتعاون في إطار الجهود المبذولة من أي جهة لمكافحة الإرهاب ووضع حد له. وتشيد بروح المسؤولية وضبط النفس اللذين تتسم بهما معالجة الجماهيرية العظمى للأزمة؛

٢ - تعرب عن قلقها إزاء تصاعد الأزمة والتهديد بفرض مزيد من الجزاءات أو استخدام القوة كأسلوب للتعامل بين الدول، مما يعد بالتالي انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وكذلك للقوانين والقواعد الدولية؛

٣ - تؤكد تضامنها مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وتوصي جميع الأطراف المعنية بتجنب جميع الإجراءات التي قد تؤدي الى زيادة التوتر الذي يضر بالشعب الليبي والدول المجاورة؛

٤ - تعرب عن تقديرها لاستعداد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لتسوية النزاع سلمياً والتعاون لإجراء حوار مفيد مع أطراف النزاع؛

٥ - تدين استمرار الجزاءات ضد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى على الرغم من الجهود والمبادرات المبذولة من مختلف المنظمات الإقليمية والدولية والرامية الى إيجاد حل سلمي وعادل وفقا للقانون الدولي؛

٦ - تكرر ندائها لمجلس الأمن لإعادة النظر في قراراته ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) ورفع الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العظمى؛

٧ - تطلب الى جميع الأطراف المعنية الاستجابة لدعوة الحوار والتفاوض بهدف التوصل الى حل سلمي للأزمة وفقا للمادة ٣٣ من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على تسوية المنازعات عن طريق المفاوضة والوساطة والتسوية القضائية وفقا لقواعد القانون الدولي، وتدعو أيضا إلى محاكمة الشخصين المشتبه فيهما محاكمة عادلة ومنصفة في بلد محايد تتفق عليه الأطراف المعنية؛

٨ - تعلن تأييدها للاقتراح الوارد في القرار رقم ق - ٥٣٧٣ - د ع (١٠١) - ج - ٣ - المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣ الذي اعتمدته جامعة الدول العربية والداعي الى إجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما من قبل قضاة اسكتلنديين وفق القانون الاسكتلندي في مقر محكمة العدل الدولية بلاهاي، وحث مجلس الأمن على أخذ هذا الاقتراح الجاد بعين الاعتبار للبحث عن حل سلمي منعا لأي تصعيد في الموقف من شأنه زيادة التوتر في المنطقة؛

٩ - تؤيد حق الجماهيرية العظمى في التعويض المناسب عن الخسائر المادية والبشرية الأضرار التي تكبدتها نتيجة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣)؛

١٠ - تؤكد تضامنها مع الجماهيرية العظمى في الدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها وفي مواجهة تدابير المقاطعة الاقتصادية التي تقوض خطط التنمية فيها؛

١١ - تدعو الدول الغربية الثلاث الى الاستجابة الى الطلبات والمقترحات التي قدمتها المنظمات الإقليمية والى المرونة التي أبدتها الجماهيرية العظمى من أجل تسوية الأزمة سلميا، وتعتبر أن عدم الاستجابة لهذه المساعي يعطل الى حد بعيد التوصل الى حل للأزمة ويضاعف من المشاق التي يتحملها الشعب الليبي. وترى أن استمرار هذه الجزاءات قد يضطر الدول الإسلامية الى النظر في الوسائل الممكنة للحيلولة دون إنزال مزيد من الأضرار بالشعب الليبي ومن أجل تخفيف المعاناة عنه؛

١٢ - تطلب الى الأمين العام متابعة هذه المسألة وتقديم تقرير عنها الى الدول الأعضاء.

— — — — —